دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأمن القومى الإيرانى
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	القلم، محمود سريع
المجلد/العدد:	مج25, ع279
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2002
الشهر:	مايو
الصفحات:	111 - 129
رقم MD:	715415
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الجمهورية الإسلامية الإيرانية، السياسة الخارجية الإيرانية، العلاقات العربية الإيرانية، الأمن القومى
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/715415

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأمن القومي الإيراني

محمود سريع القلم

أستاذ العلاقات الدولية،
جامعة شهيد بهشتي ـ إيران.

أولاً: الإطار النظري

بغية فهم أسس الأمن القومي والتنظيمات المنطقية خارج نطاق القطر في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، لا بد أولاً من أن نجد التفاعلات والبنى التحتية ونظام الحوافز في سياسة إيران الخارجية لما بعد الثورة الإسلامية. تمثل السياسة الخارجية لأي بلد المسار المنطلق من سياسته الداخلية، وينجم التعاطي الخارجي عن الطبقات والتعقيدات في الداخل. مصداق ذلك أن التصرفات والسلوك الخارجي للفرد هو انعكاس لمعنوياته وأفكاره وتفاعلاته الداخلية؛ فما يستقطبه الفرد عبر ظاهره وباطنه من أصدقاء هو في الواقع تبلور لما يحصل في الداخل. إن عنصر الدولة ـ الشعب في النظام الدولي يستمد مقوماته من هذه القاعدة العامة؛ ففهم السلوك الخارجي للدول له علاقة مباشرة ووثيقة بالنسيج الداخلي وخصائص النخبة فيها. فإن كانت فرنسا ترفض الهيمنة القوية لأمريكا في أوروبا فإنما ذلك لغرورها الكامن في سجلها التاريخي والوطني. وإذا كانت الصين لا تستجيب بسهولة للضغوط الخارجية فذلك لعراقتها وقدرتها وانسجام نخبها السياسية. ولو اتسمت الهند بالاستقلالية في سياساتها النووية فلأن هذا البلد له حجمه ومساحته ومرتكزاته الاقتصادية والفنية، وأن جغرافيته السياسية تحمله على نوع خاص من السياسة. وإذا طلبت ألمانيا الانضمام إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فليس ذلك لمجرد أنها تشعر في داخلها بأنها قوية، بل لأنها تؤمن بقوتها. على هذا الأساس ينبغي البحث عن أدلة إشعاعات السلوك الخارجي للبلد في داخله. ومن زاوية أوسع، حتى لو أردنا أن نفكر بطريقة مجازية، كيف يمكن للبلد أن يتصرف، فإن جذور البحث ستقودنا إلى داخله. على أن من الضروري التذكير بأنه كلما ضعفت القوة الوطنية للبلاد حسب المقاييس الدولية تضاعف تأثرها بالتيارات الدولية. وعلى العكس من ذلك، كلما كبر حجمها ومساحتها وقوتها الوطنية كان تأثرها أكثر تعقيداً. وبغية الوقوف بشكل أكثر صدقية على مفهوم تأثير النظام الداخلي في السياسة الخارجية، سنشير إلى ثلاثة متغيرات:

أ ـ الثقافة السياسية المكنونة.

ب ـ الماهية الاجتماعية والفكرية والطبقية للعناصر الرئيسية (أصحاب النفوذ والثروة).

ج ـ الأهداف والاستراتيجيات العريضة.

يعد المتغير (ج) بمثابة تحصيل حاصل للمتغيرين (أ و ب). وبعبارة أخرى، إذا استخرجنا الأهداف العريضة لبلد ما فإننا نكون قد فهمنا في الحقيقة، وبصورة تلميحية، الثقافة السياسية المكنونة والتركيبة الفكرية الطبقية لنخبه[١]. إن نتيجة السلوك وردود الفعل ونظام الحوافز للشعب موجودة في ثقافته السياسية، وبالتالي فإن الماهية الفكرية للنخبة هي التي تقود المجتمع وتحدد وجهته[٢]. على أن قادة المجتمع يمثلون عصارة سلوكه الاجتماعي والسياسي، ومن البديهي أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ليست مستثناة من هذه القاعدة.

تمتد جذور الأهداف الواسعة للجمهورية الإسلامية الإيرانية في التراث السياسي والثقافي للثورة الإسلامية (١٩٧٩): الثقافة التي أدت إلى انتصار الثورة وتحولت إلى مبادئ وهيكليات يمكن استنباط أهداف السياسة الخارجية منها. ونظراً إلى الدستور والأداء الإيراني فإنه يمكن تقسيم الأهداف العريضة إلى ثلاثة أقسام:

ـ النمو والتوسعة الاقتصادية، والحفاظ على وحدة الأراضي والسيادة القومية.

ـ الدفاع عن المسلمين والثورات التحررية ومعارضة إسرائيل والغرب (وبخاصة أمريكا).

ـ إقامة مجتمع إسلامي قائم على أسس شيعية.

غير أن النقطة المهمة في هذا التقسيم هي عدم الانسجام والتشابه بين كل من الأهداف الثلاثة؛ فكل منها له أسسه ومقوماته بل استراتيجيته الخاصة. بعبارة أخرى، ومن أجل تفعيل هذه الأهداف الثلاثة يُعتمد على منطق فكري تنفيذي خاص. وعلى وجه العموم فإن الدول التي تحمل أبعاداً ايديولوجية في هيكلها السياسي سيكون لها مثل هذا التصنيف الذي تعد الصين وكوبا والاتحاد السوفياتي السابق من نماذجه البارزة. في كل الأحوال يمكننا أن نذهب إلى أن البلد ينشد أهدافاً متنوعة على أساس مقومات مكنونة من قبيل الحجم والقوة والمرونة والتفاعل مع التغيرات والإقرار بعلم

---

(١) انظر: Ronald H. Chilcte, *Theories of Comparative Politics: The Search for a Paradigm* (Boulder, CO: Westview Press, 1981), pp. 217-234, and Bryan S. Turner, ed., *The Blackwell Companion to Social Theory* (Oxford, UK; Cambridge, MA: Blackwell, 1996), pp. 340-396.

(٢) محمود سريع القلم، **العقل وبلوغ التنمية**، ط ٢ (طهران: دار النشر العلمية والثقافية، ١٣٧٦هـ/١٩٥٦ ـ ١٩٥٧م)، ص ١١٢ ـ ١٣٠.

وفهم التيارات الدولية. الظروف المشار إليها آنفاً والمتعلقة بالحجم والعلم وقبول التغيرات وغير ذلك هي ظروف معقدة وصعبة. وفي تاريخنا المعاصر كانت الصين البلد الأيديولوجي الوحيد الذي برهن على امتلاكه مثل هذه القوة. وفي الواقع فإن أي بلد ما كان ليستطيع متابعة وتحقيق أهداف متنوعة إلا بعد مراعاة قواعد ومبادئ معينة.

القاعدة الأولى هي أن الأهداف الكبيرة تستلزم إمكانات كثيرة.. هذه الإمكانات ليست مجرد موضوع كمي، بل انها ترتكز إلى أسس عقلانية. على أن من الطبيعي أنه يمكن مع توافر الإمكانات الكمية الملحوظة استثمار الأمور المهمة وصولاً إلى الأهداف الكبيرة. ويحتاج بلوغ الأهداف الكبيرة إلى مناهج دولية وجغرافية أوسع من الحدود القطرية، وايديولوجية العقلانية يمكن أن تكون في خدمة هذه النظرية. هذه النظرية تتسم بالعالمية والعمومية والإنسانية، وعلى الشعب المتطلع لتحقيق مستوى من القوة المادية والمعنوية القبول بهذه القواعد والعمل بها. القوة الاقتصادية، القوة العسكرية، قوة الردع، الطاقة الإنتاجية الواسعة، اعتماد الجانب العلمي، تحلي المواطنين بالعقل، الإجماع في رأي النخبة، الثقافة العامة المطبقة، المساحة الواسعة، المصادر الجمة، الكفاءة، الإدارة القوية، الاستنباط المشترك للعناصر الرئيسية والاهتمام بالزمان والتكنولوجيا.. كل منها يمثل مجموعة صغيرة من هذه المنهجية والعقلانية. كما أن إيجاد علاقة منطقية في الداخل وبين الأهداف يحظى بأهمية خاصة، ذلك أن كل مستوى من الأهداف يحتاج إلى مجموعة من القدرات الخاصة به.

النقطة المهمة في تقسيم الأهداف والاتجاهات الإيرانية بعد الثورة هي عدم الانسجام بين الأهداف الثلاثة، فكلّ منها له أسسه ومقوماته بل استراتيجيته الخاصة. ومن أجل تفعيل هذه الأهداف الثلاثة يُعتمد على منطق فكري تنفيذي خاص.

علامة الاستفهام الأساسية في هذه المقالة تتعلق بما إذا كانت أهداف الجمهورية الإسلامية تواكب وتماشي الإمكانات والوضع العام ـ النوعي، أم لا؟ إنه سؤال لمعرفة الأسلوب وليس سؤالاً قيمياً. سؤالنا لا يتعلق بكون الأهداف جيدة أم سيئة، منشودة أم لا، تتسم بالعقلانية أم لا؛ بل السؤال يبحث عن ماهية العلاقة المنطقية بين الأهداف الثلاثة، وكيف يمكن لبلادنا في ظل الإمكانات التي تمتلكها أن يتم بلوغها وتحقيقها؟ لا شك في أن لكل من هذه الأهداف جذوره، إما في ماهية الدولة ـ الشعب (كالحفاظ على وحدة الأراضي) أو في المجتمع الإيراني وثقافة الثورة الإسلامية وماهية حكومة ما بعد الثورة (كالدفاع عن المسلمين). علماً بأن المهمة تكون أعظم وأوسع وأكثر تعقيداً وعمقاً من حيث الفكر والأفق النظري كلما ابتعدنا عن الهدف الأول نحو الهدف الثاني، ويمكن تصوير الأهداف الثلاثة على شكل دوائر بعضها داخل بعض، كما يوضح الشكل التالي:

أهداف السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية

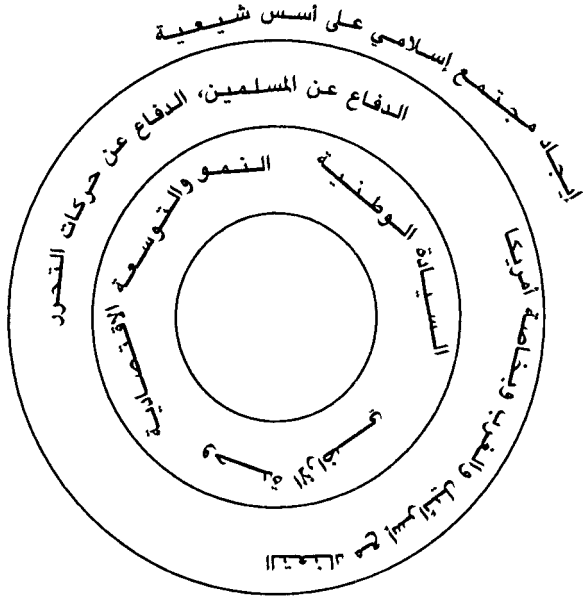

الهدف الأول للجمهورية الإسلامية، أي الحفاظ على وحدة الأراضي وتأمين الحكومة الوطنية هو عرف عالمي وهدف تنشده كل دولة وشعب.. هذا الهدف يعد أمراً طبيعياً، وكل نظام سياسي يهتم بمثل هذه القضايا مهما كانت مجموعة أولوياته.

الهدف الثاني، وهو الدفاع عن المسلمين والثورات التحررية، أي الدفاع عن مصالح خمس سكان الكرة الأرضية، هو أمر عملي، لكنه يستلزم إمكانات وقوة وقدرات استثنائية أكثر تعقيداً، ويتصف بأن فيه تباينات بل وجود تناقضات جادة بين الدول والأقوام المختلفة.

الهدف الثالث رغم كونه داخلياً في ظاهره، لكنه ونظراً إلى الهدف الثاني للسياسة الخارجية، ستكون له آثار على الصعيد الخارجي، ذلك أن إيجاد نظام إسلامي في إيران يضفي طابعاً خاصاً على نوعية التعامل الإيراني مع المحيط الخارجي، مما قد يخلق تضاداً مع العالم الذي ينظر إلى الدين على أنه خيار فردي، وكذلك الدول التي يقطنها المسلمون وتحكمها أنظمة ملكية وتدار شؤونها بالقوة.

إن دولاً مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية والبرازيل والأرجنتين نظمت منهجيتها على أساس الاقتصاد، ووضعت الجانبين الثقافي والسياسي ضمن نطاقات أصغر تدور في الحيز الاقتصادي[٣]. في هذه البنية، توظف غالبية الإمكانات غير الاقتصادية في عملية إدارة البلاد بما يخدم الجوانب الاقتصادية؛ وهو الأسلوب الذي طال النظام الدولي برمته. إن الأهداف التي أرست لها الجمهورية الإسلامية الإيرانية في مرحلة ما بعد الثورة،

---

(٣) انظر: Mitchell A. Seligson and John T. Passé - Smith, eds. *Development and Underdevelopment: The Political Economy of Global Inequality*, 2nd. (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998).

انطلاقاً من مبادئها وعقائدها، منبثقة من شمولية وعالمية وفلسفة وسعة وأبدية عقائد الإسلام. لكن المشكلة في أن قدرات إيران لا تلبي أهداف الجمهورية الإسلامية، بل لا تزال الأهداف الإيرانية في مرحلة ما بعد الثورة متأثرة من وضع العالم الإسلامي الذي ظل على مدى قرنين محلاً للنهب والاستعمار. نعم إذا تم حل قضايا ومشاكل العالم الإسلامي في إطار استراتيجية متناغمة وواسعة فحينها سيتبلور مقدار كبير من القوة والانسجام يمكنه من الوقوف بوجه المنافسين والمخاصمين، لكن تطلعات وآمال جزء محدود من العالم الإسلامي من جهة، والتبعية واختلاف وجهات النظر العميقة في الجزء المتبقي منه من جهة أخرى، لن توفر الأرضية اللازمة كي تبصر أهداف الجمهورية الإسلامية الإيرانية النور.

.. لكل نوع من هذه الأهداف ائتلاف خاص به، فهدف الدفاع عن السيادة الوطنية يكفيه التعاون والتنسيق على رغم أن الأمن الجماعي يتطلب الائتلاف.. لكننا بمجرد أن ندخل المدارين الثاني والثالث من الأهداف الإيرانية نشعر بالحاجة الملحة إلى الاتحاد..

نفترض أن إيران حاملة لواء بعض النيات والأهداف الإنسانية والإسلامية السامية والإيجابية في منطقة الشرق الأوسط، والسباقة لكل تطور وتغيير يخدم مصالح المسلمين.. في مثل هذه الظروف يدخل بحثنا مرحلة أصعب، وفيه أن على إيران الأخذ بزمام المبادرة، وبما يحقق نظرية «تناسب الأحجام». هكذا؛ لو أن قسماً ملحوظاً من العالم الإسلامي اتفق في وجهات النظر حول أهداف واضحة وبان بينه الانسجام فمن شأن هذا القسم بلوغ وتحقيق أهدافه. لو لم يتحقق الحجم ولم تظهر القوة الكامنة إلى الواقع فإن الأهداف السامية لن تتحقق وستبقى مجرد حبر على ورق في بنود الدستور. كل هدف يحتاج إلى حجم من القوة، وإيجاد أرضيات النمو والتطور بين المسلمين منوط باستقلالهم وإمكاناتهم وعقلهم الجمعي، ولو حصل بين المسلمين نوع من التخطيط للقرنين القادمين وبان إجماع بينهم على تحقيق الاستقلال والشراكة الدينية، فإن الهدف سيتحقق لا محالة. في مثل هذا الإطار، لا يمكن للمسلمين تجاهل المنطق العقلاني الجديد، سواء على الصعيد الاقتصادي أو العلمي أو الفني أو العسكري أو الثقافي أو الاتصالات.

إن ماهية ومستوى العلاقات بين الشعوب تقاس في نصوص العلاقات الدولية بمؤشرات مختلفة.. هذه المؤشرات عبارة عن: التنسيق والتعاون والائتلاف والاتحاد والمواكبة[٤]. هناك مقدار ملحوظ من المساواة والمثلية بين التنسيق والمواكبة إذ تتحقق مع مرور الزمن وبالتنسيق على صعيد الهيكليات السياسية ـ الاجتماعية. حينما يقال بأن

---

(٤) Bruce Russett and Harvey Starr, *World Politics: The Menu for Choice*, 2nd ed. (New York: W. H. Freeman, 1985), pp. 94-127, and Theodore A. Couloumbis and James H. Wolfe, *Introduction and International Relations: Power and Justice*, 2nd ed. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1982), pp.123-144 and 291-309.

البلدين اتحدا فذلك يعني في الواقع أنهما أوجدا نظاماً سياسياً ـ اجتماعياً ـ اقتصادياً متناغماً. هذا النوع من التناغم هو النتيجة النوعية لعامل التعقل غير الانفرادي والذي يختبئ فقط خلف التنظيمات والقواعد والسلوك المتوقع. إن الدول تنسق فيما بينها في أحد الأمور أو في مجموعة منها، لكنها في إطار الاتحاد يكون مصيرها مشتركاً، ولا يمكنها التصرف دون اتفاق في وجهات النظر. بعبارة أخرى، يخلق الاتحاد بين الدول حالة من الترابط والتماسك وتوفر مقومات السلام، على أن اجتماع قدراتها الكثيرة بعضها مع بعض من شأنه توفير الزخم لمتابعة وتحقيق أهداف مهمة. إن الدول بحاجة إلى الائتلاف على الأقل لبلوغ الأهداف المهمة، وبخاصة أن الائتلاف يمثل درجة مهمة من التناغم والمواكبة التي بإمكانها قيادة بلدين أو أكثر نحو تحقيق الأهداف المهمة، لذا فإن التنسيق والتعاون من أجل نيل الأهداف الجماعية الكبيرة ليسا كافيين رغم أنهما ضروريان في كل مرحلة. الحد الأعلى من العلاقات بين البلدين أو عدد من البلدان يكون على صيغة التواكب التي تصاحبها عادة بعض الحدود والقيود. لم ير تاريخ البشرية مثيلاً لمستوى الاتصال والارتباط المتاح اليوم بين الدول الأوروبية، لكنه، وعلى الرغم من انغلاق بعضها على بعض ومسايرتها بعضها لبعض إلى حد كبير إلا أن لكل منها مواقف مستقلة في الأمور المهمة على صعيد السياسة الخارجية، والسياسات الدفاعية، والأزمات الإقليمية والسياسات الاقتصادية.

إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحتاج على طريق تحقيق أهدافها الثلاثة إلى الائتلاف والاتحاد، على أن الائتلاف يمثل الحد الأدنى من المستوى الذي يمكن تصوره لتفعيل الأهداف الثلاثة. ان لكل نوع من الأهداف والآمال ائتلافاً خاصاً به؛ فهدف الدفاع عن وحدة الأراضي والسيادة الوطنية يكفيه التعاون والتنسيق رغم أن الأمن الجماعي يتطلب الائتلاف. لكننا بمجرد أن ندخل المدارين الثاني والثالث من الأهداف الإيرانية نشعر بالحاجة الملحة للاتحاد. ينبغي ألاّ ننسى أن الأهداف الثلاثة للجمهورية الإسلامية الإيرانية غير موجودة بهذا التركيب في أي من الدول الأخرى. وبعبارة أخرى، إن المحتوى او المعنى الذي يحمله الدستور الإيراني لا تماثله أو تقاربه أية مجموعة من الأهداف والتطلعات في دولة أخرى، والدول التي كانت تتطلع لأهداف خارج نطاق حدودها، كبريطانيا في القرن التاسع عشر والقوتين العظميين في القرن العشرين، كانت تمرر وتفرض أولوياتها على الآخرين عن طريق قوتها الإقليمية والعالمية.

إذا أراد بلد أن يشكل ائتلافاً مع بلد آخر فلا بد من أن يكون منطقه العام رسوخ الهدف الثاني من أهداف البلد، ذلك أن الهدف من الائتلاف بلوغ الغاية المنشودة. أي الدول التي يمكن للجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تشكل معها ائتلافاً ومن ثم اتحاداً وصولاً إلى تحقيق أهدافها الثلاثة؟ لم يكن لإيران ائتلاف بشكله التقليدي على الصعيد الإقليمي. إن إيران بصفتها بلداً شيعياً تحدها بلدان يقطنها أبناء العامة وبما تمتلكه من ماض عريق قائم على الإيرانية، وكذلك باعتبارها بلداً مبدعاً وسباقاً في الفكر السياسي (التجدد، تأميم النفط، طلب الإسلام)، تعد ممتازة ورائعة مقارنة بجاراتها. وبسبب هذا التباين الرئيس فإن إيران لم تستطع أن تشكل ائتلافاً مع العرب في الضلع الجنوبي وتركيا في الشمال الغربي والهند وباكستان في الشرق، بل ظلت دوماً منفردة. إذا أخذنا الأهداف الثلاثة في الاعتبار فمن المحتمل أن كثيراً من الدول سواء على صعيد

المنطقة أو خارجها ستبدي استعدادها للتعاون والتنسيق وحتى الائتلاف الضعيف في مجالات الحفاظ على وحدة الأراضي الإيرانية والازدهار الاقتصادي وتطوره عملياً. لكننا بمجرد أن نتحرك من الهدف الأول باتجاه المدارين الثاني والثالث فإننا سنواجه أوجهاً من التضاد الجاد مع باقي الدول. في مجال الدفاع عن حقوق المسلمين والحركات الإسلامية التحررية، هناك تضاد كبير بين إيران وأصحاب الائتلاف المحتملين كالعربية السعودية والسودان وليبيا ومصر. إن فهم إيران خاص جداً وهي تعتبر أن النظام العالمي الحالي لا يتواءم مع مصالح المسلمين، في حين أن الدول أعلاه لا ترى أي تعارض أو عدم مواءمة بين مصالح المسلمين وبين النزعات والميول الغربية. وفي الأساس يعد فهم الوجوه السياسية لأهل السنة مع الشيعة المجاهدين متبايناً. قد يكون هناك تعاون فيما بينهم لكن الائتلاف يحتاج إلى تناغم فكري. إن عامة الدول المذكورة أعلاه وكذلك ماليزيا وباكستان لا ترتدي نظارة عقائدية في فهمها للقضايا العالمية. إن إيران لا تملك القدرة وحجم القوة اللازمين لإيجاد التناغم. ربما أمكن تصنيف سبع دول إسلامية (تركيا، العراق، مصر، السعودية، الجزائر، ماليزيا، أندونيسيا) على أنها في مستوى إيران من حيث القوة والاقتدار. إن الدفاع عن الحركات التحررية يتنافى مع مصالح الحكومات، والدول الحامية لها إما أن تختار الحركات التحررية وإما الحكومة الحاكمة، وانتخاب الاثنين في وقت واحد يعني فقدهما معاً، في حين أن القوى العالمية هي وحدها التي تستطيع الجمع في الاتصال بكافة القوى السياسية داخل إطار الدولة ـ الشعب.

ربما أمكن تصنيف سبع دول إسلامية (تركيا والعراق ومصر والسعودية والجزائر وماليزيا واندونيسيا) على أنها في مستوى إيران من حيث القوة والاقتدار.

في هذا الإطار، لا بد من وضع تعريف للدفاع عن حقوق المسلمين.. إذا كان المراد الحفاظ على استقلالية المسلمين وتفعيل أحكام الشريعة، فذلك يعني الوقوف بوجه القائمين على الحكم، الأمر الذي من شأنه أن يثير، وقبل أي شيء آخر، مشاعر القلق في المجال الأمني لدى تلك الدول، بل إن الحكومات التي تسود شعوب المسلمين لا تحمل مثل هذا الفهم عن الإسلام وحالة المسلمين، والفهم الراهن لإيران متأثر بشدة بالثقافة الشيعية وقبول هذا الأمر على صعيد واقع العالم الإسلامي محدود إلى حد كبير، فيما يستلزم الائتلاف مع الدول الأخرى تناغماً في القضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية، ولا يمكن تجزئة هذه الأبعاد بعضها عن بعض.

ومن غير الممكن إقامة تعاون وثيق مع دولة ما، وفي الوقت نفسه إقامة علاقات وطيدة مع المعارضة.. العلاقات الناجحة في إطار الائتلاف تستلزم علاقات منسجمة ومتناغمة في كافة المجالات. التعاريف الموجودة لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية حول النظام العالمي والغرب والاقتصاد الدولي والاستثمار والأخلاق والحكومة والعلم والقومية والإسلام تختلف بشكل ملحوظ عن التعاريف الشائعة لدى العالم الإسلامي، سواء تلك التي بين النخبة الفكرية أو بين العناصر الرئيسية لهذه الدول.

وبالتالي، فإن أرضية الائتلاف مع العالم الإسلامي والدول الإسلامية حول الدفاع عن المسلمين والدفاع عن حركات التحرر غير متوفرة. إن فهم كثيرين من علماء العالم الإسلامي للغرب وأمريكا، واستراتيجية المسلمين في نوع التعامل مع الغرب، يختلفان إلى حد كبير مع ما هو معروف في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، فنظرة الجمهورية الإسلامية إلى الغرب تتسم بالخصومة، بينما أكثر المسلمين لا يتعدون خط الاعتراض على السياسات الغربية، ويذهبون فقط إلى ضرورة أن تغير أمريكا والغرب من سياستهما، وكذلك إطلاع أوروبا على الأفكار الدينية والشريعة الإسلامية. لا شك في أن نظرة أكثر المسلمين لإسرائيل تختلف جداً مع ما تعتمده السياسة الخارجية الإيرانية، فاستراتيجية إضعاف إسرائيل تمثل أبرز وأهم سياسة ينتهجها أكثر المسلمين. بهذا الشكل تحتل الجمهورية الإسلامية الإيرانية مكانة متميزة ومنفردة في العالم الإسلامي على صعيد أهدافها في المدارين الثاني والثالث. هذا الكلام ليس من جهة التسليم بصحة أو سقم هذه الأهداف، بل من باب رسم معالم الوضع الراهن. حينما تشكل الدول ائتلافاً فيما بينها فإنها على الأقل لا تسعى إلى إضعاف أو تبديل حكومة البلد الآخر. عندما تتحد الدول فإن كلاً منها يقبل منطلقات الدول الأخرى ويرتبط أمنها في الواقع بعضه ببعض. فعلى صعيد المثال، أكثر أعضاء حلف الأطلسي (الناتو) يمتلك نوعاً من التناغم الفكري والنظام السياسي والأسس الاقتصادية الواسعة.

على أن تواؤم الأنظمة الفكرية السياسية في هذا المجال يحظى بأهمية كبرى؛ فلو رغب بلد في أن يشكل ائتلافاً مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في قطاع الهدف الثاني فسيكون هذا البلد من العالم الإسلامي، بيد أن التباين الجاد بين الدول الإسلامية لا يسمح بمثل هذا الائتلاف، إن العالم العربي وعلى الرغم من نقاط الشبه الموجودة في داخله، لم يستطع حل أسهل وأبسط المشاكل بل أخفق في إيجاد تنسيق بين دوله. في هذا الإطار وفي الوقت الراهن، كيف يمكن لإيران بما تمتلكه من النقاط المشتركة والممتازة أن تشكل ائتلافاً مع العالم العربي وتركيا أو الدول الآسيوية ودول آسيا الوسطى؟ لقد أصبحت الوطنية والقومية والمذهب الاقتصادي الوطني والهوية الوطنية السبب الرئيس للاختلاف والمواجهة بين الدول في ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بل قللت من فرص الائتلاف والاتحاد على الصعيد العالمي[٥]. إن الأكثرية المطلقة للعالم الإسلامي تنظر إلى الدين باعتباره مجموعة أسس للتربية الأخلاقية والمعنوية لا بصفته ذا صبغة عالمية وأهم مصدر للعقائد وسبل الحياة في كافة الأمور. الإسلام في إيران يحمل نظرة شمولية للعالم ويسوق الحكم لكافة وجوه الحياة. في حين ليس له مثل هذه المكانة لدى أكثر مسلمي العالم.

أما في ما يتعلق بالهدف الثالث، فهناك اختلافات وتناقضات جادة بين علماء أهل

---

(٥) انظر: David A. Lake and Donald S. Rothchild, eds., *The International Spread of Ethnic Conflict: Fear, Diffusion, and Escalation* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998), and Jack David Eller, *From Culture to Ethnicity to Conflict: An Anthropological Perspective on International Ethnic Conflict* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1999).

السنة والشيعة.. ما معنى المجتمع الإسلامي؟ كيف يمكن في ظل الظروف والشروط العالمية الراهنة بناء مجتمع إسلامي؟ هناك تباين رئيس بين الجانبين؛ فأغلب أهل السنة يفصلون الدين عن السياسة، ويذهبون إلى أنه يركز فقط على مراعاة أحكام فردية وعامة في بعض الأحيان، وأنه لا شأن له بالميادين السياسية والاقتصادية والسياسة الخارجية، فيما تذهب الثقافة السياسية للشيعة إلى قيام حكومة إسلامية حيث الإسلام الحنيف يلبي المتطلبات البشرية على كافة الصعد. إن الآليات المعقدة والطويلة والمتعبة تتطلع إلى حصول إجماع بين علماء الدين حول التعاريف والمعاني المختلفة للحكومة الإسلامية، وكيفية إيجاد الوحدة والتناغم الفكري بين المسلمين ورفع مستوى استقلاليتهم. في مثل هذه الظروف، كيف يمكن للجمهورية الإسلامية أن تعمل من أجل الائتلاف وتأمل في الاتحاد؟ إن لكافة الدول المجاورة لإيران، وبخاصة الدول العربية من التبعية في القطاعات السياسية والأمنية والثقافية ما يجعل أية خطوة للتغيير الفكري تمهد لخلق الاضطرابات السياسية. حتى حزب الرفاه التركي واجه مشكلات عديدة في الحفاظ على موقعه وقوته على الرغم من توخيه الحذر والاحتياط الكبيرين، وعلى الرغم من تعرضه للضغوط بهدف إجراء بعض الأحكام الأولية من الشريعة، ومن أجل إصلاح الآثار المترتبة على طغيان حياة المكننة والمادية المفرطة. وباتت الحكومة الماليزية تتطلع إلى الإسلام علّه يعيد للمجتمع الماليزي بعض السنن الاجتماعية الدينية والخلق الإسلامي. إن مثل هذا التحليل للإسلام تفصله مسافة شاسعة جداً عن التحليل الذي يعتبر الإسلام ذا واقع عالمي. لذا فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية وحيدة حتى في المجال الثالث الخاص بإيجاد المجتمع الإسلامي، وليس لها معين وشريك وحليف، وعليها أن تطوي مسيرتها وحدها.

إن أرضية الائتلاف مع العالم الإسلامي والدول الإسلامية حول الدفاع عن المسلمين والدفاع عن حركات التحرر غير متوفرة. فإن فهم كثيرين من علماء العالم الإسلامي للغرب وأمريكا، واستراتيجية المسلمين في نوع التعامل مع الغرب يختلفان إلى حد كبير مع ما هو معروف في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

على صعيد المتابعة المتوازية للأهداف الثلاثة للسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، أظهرت الأوساط الدولية والإقليمية ردود فعل كثيرة؛ لكن متابعة وتحقيق الهدف الأول، أي النمو الاقتصادي والحفاظ على وحدة الأراضي، لا يجد أي تعارض أو منافاة مع المحيط الخارجي رغم أن إفرازاته تنبئ بظهور اختلاف ومنافسة طبيعية. إذا كان هدف الجمهورية الإسلامية في إيجاد مجتمع ديني حركة داخلية بحتة، وتكريس إمكاناتها وطاقاتها لجعل المؤسسات الثقافية والسياسية والاقتصادية مثمرة على أساس الموازين الإسلامية الشيعية، فالظاهر أن الأوساط الإقليمية والدولية وبالنظر إلى الاستقلال السياسي الإيراني لن تستطيع التدخل بشكل ملحوظ. بعبارة أخرى، إن لإيران من القدرة الفكرية والنظرية والسياسية ما يمكنها من توظيف الطاقة اللازمة

لبناء نظام إسلامي في داخلها. كافة الأزمات والتناقضات الزمانية تؤدي إلى أن يكون الهدف الثالث على حافة التحقق إلى جانب الهدفين الأول والثاني، أي أن تسعى إيران، إلى جانب النمو والازدهار الاقتصادي وبناء مجتمع ديني، إلى حل مشاكل العالم الإسلامي، ومن الطبيعي أنها ستكون حينئذ في مواجهة سياسية مع السيادة الحالية للدول التي يقطنها المسلمون والسيادة الخارجية فيها.

ويمكن لإيران تشكيل ائتلاف على صعيد الهدف الأول، كما يمكن لها أن تستمد العون فكرياً على صعيد الهدف الثالث وتستفيد من العلماء والمفكرين المسلمين الذين لا يجدون الفرصة لتطبيق الفكر الديني في بلدانهم، بيد أنها لا تملك الأرضية اللازمة لتشكيل الائتلاف أو ما هو أقوى والمتمثل بالاتحاد في المدار المذكور. لكن إيران لا تستطيع على صعيد الهدف الثاني، أي التمسك بالإسلام والتعارض مع الغرب، تحقيق تطلعاتها وشعاراتها دون تشكيل الائتلاف، وإن هدفها الثاني سيلقي بظلاله على الهدفين الأول والثالث. ومثلما أشرنا سابقاً فالأرضية غير متوفرة للائتلاف حول الهدف الثاني. إن سوريا تقاوم إسرائيل منذ سنوات، وهي مستعدة لعقد معاهدة سلام مع إسرائيل ... وتسعى إلى حل الخلافات السياسية. إن تعاون سوريا وإيران يحمل طابعاً «تكتيكياً»، ذلك أن الأولى دعمت ضمن الأوساط العربية دوماً العالم العربي في سياسته المخاصمة لإيران. وتعد الجمهورية الإسلامية منفردة في نوع فهمها للغرب والحركات الإسلامية مما يقلل من احتمالات الائتلاف والاتحاد إلى حد كبير. إن لسوريا والسودان وليبيا أو حتى بعض دول منطقة الخليج نظرة تكتيكية للحركات أو هي تعتبرها كأداة، ولا تشترك في النهج العقائدي والإسلامي لإيران.

النقطة التي تستحق التأمل والتي تظهر في هذه المرحلة أن النظام الخارجي استخدم كافة محاولاته طوال العقدين الأخيرين بهدف الحؤول دون تحقيق أهداف الجمهورية الإسلامية من النوع الثاني، بحيث إنها ألقت بظلالها على الأهداف من النوعين الأول والثالث. ولشرح هذا الأمر نشير إلى تصنيف يمكن أن يكون ذا فائدة في تحليل السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية[٦]. إن ارتباط الدول مع المحيط الخارجي يمكن بحثه من ثلاث زوايا:

أ ـ العلاقات المسببة للخلاف: وهي العلاقات التي ينشب فيها الخلاف بسبب الفهم والمصالح، ولكنها، وانطلاقاً من الجوانب الفكرية والسياسية والعقائدية، بالإمكان حلها وفيها أرضية للمرونة.

ب ـ العلاقات المتناقضة: التي تحتوي على خلاف أساسي ولا يمكن حله بسهولة وبساطة. إن توالي الأيام، وتلاقح الآراء وكثرة الحوار والتسامح فيما يخدم مصالح الجانبين، كفيل بحل القضايا العالقة.

---

(٦) انظر كتابي جيمس روزنو: James N. Rosenau: *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990), and *The Scientific Study of Foreign Policy* (London: Frank Cass, 1978).

ج ـ العلاقات المتضادة: العلاقات التي تكون فيها مصالح ووجهات نظر كل طرف على طرفي نقيض مع مصالح ووجهات نظر الطرف الآخر. وحاصل جمع هذا النوع من العلاقة هو «صفر». والقضايا التي هي أكثر جذرية من هذه تحل بتلاقح الأفكار والجدال والنقاش. في مثل هذه العلاقات إما أن تكون هناك حرب باردة وإما مواجهة علنية.

في هذه الأنواع الثلاثة من العلاقات الخارجية، كلما ابتعدنا عن الخلاف كانت العلاقات الخارجية أكثر تأزماً وتوتراً. الخلاف أمر طبيعي. ولا يوجد في عالم اليوم بلدان بلغا هذا الحد من التقارب الفكري والتفاهم فيما بينهما على صعيد العلاقات الدولية كما حصل بين أمريكا وبريطانيا، غير ان مواقفهما في كثير من العلاقات متناقضة، مثل العلاقات بين الهند وأمريكا، والصين وأمريكا، والمغرب والجزائر. ويبدو أن هناك ثلاثة نماذج من العلاقات المتضادة: العلاقات بين إيران وأمريكا، وإسرائيل وتايوان والصين، أما العلاقات بين إيران والعالم العربي وبعض الدول الأوروبية كالنرويج وفنلندا فهي متذبذبة بين المتناقضة والمتضادة.

هناك درجة من التوتر في العلاقات الخارجية بين إيران مع كافة الدول المجاورة. هذه الصفة منبثقة من خاصية ماهية نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي لا تتلاءم ولا تنسجم مع أغلب المسارات الدولية الحالية. ولا ينبع عدم التلاؤم هذا من كونه سيئاً، بل من كونه خاصاً ومختلفاً عن غيره.

هناك درجة من التوتر في العلاقات الخارجية بين إيران مع كافة الدول المجاورة.. هذه الصفة منبثقة من خاصية ماهية نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي لا تتلاءم ولا تنسجم مع أغلب المسارات الدولية الحالية. ولا ينبع عدم التلاؤم هذا من كونه سيئاً بل لكونه خاصاً ومختلفاً عن غيره. في مثل هذه الظروف والأطر لا يكفي لإيران أن تحقق فقط أهدافها الثلاثية بل عليها أيضاً أن تشكل ائتلافاً وبالتالي اتحاداً من أجل تطوير بعض من هذه الأهداف. إن إيران تواصل مسيرتها على صعيد التنسيق والتعاون في العلاقات الخارجية لكنها تفصلها مسافة ملحوظة عن التوصل إلى ائتلاف حتى في أهدافها من النوع الأول. ونظراً إلى أن بعض الدول كالصين تمتلك قدرات وحجماً ملحوظاً فإنه يمكنها تحمل المتضادات والمتناقضات لفترات من الزمن، غير ان بلداً متوسط المستوى مثل إيران في حال تحمله للمتناقضات والمتضادات يستهلك في مسيرته ازدهاره ونموه العام في توفير أمنه، بل يعرضه للخطر. مثلما أن الشخصيات الكبيرة لها القابلية على تحمل المتناقضات فإن الدول القوية والكبيرة تمتلك مثل هذه القدرات والقوة، أما الدول المتوسطة فسيبدأ مستواها المعيشي والحياتي بالعد التنازلي إن أرادت تحمل مثل هذه الأمور.

إننا نروم من هذا التحليل أن ننظر إلى موضوع التركيب أو بالتعبير العلمي للكلمة: الائتلاف، أو ضمن الإطار الأقوى والأعمق وهو الاتحاد، من زاوية «الأهداف العريضة

والاستراتيجية». إن الأهداف المشتركة والنظرة العالمية الشاملة تحدد منحى التعاون والائتلاف أو الاتحاد. واستناداً إلى هذه المقدمة النظرية، فإننا سنبحث أربع كتل من شأنها تحقيق الائتلاف/الاتحاد في سياسة الجمهورية الإسلامية؛ وهذه الكتل عبارة عن :جنوب إيران وتشمل منطقة الخليج والوطن العربي المؤلف من العراق وسوريا ولبنان ومصر والأردن، ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وكتلة العالم الإسلامي الكبير بالإضافة إلى مجتمع شرق آسيا.

النقطة التي تحظى بالأهمية في موضوع الائتلاف والاتحاد، هي الدرجة الملحوظة من استقلالية الدول التي ترغب في القيام بمثل هذا العمل. رغم ان التعاون والتنسيق ممكن بين الدول التي يلحظ عليها التبعية، لكن المراحل التالية أي المستويات الأعلى من العلاقة كالائتلاف والاتحاد تستلزم الاستقلالية في التخطيط والتقرير. نستفيد من الاستقلال بصورة نسبية؛ أي أن مسؤولي البلاد ومؤسساتها لهم من القدرة ما يمكنهم من تشخيص مصالحها الوطنية ويأخذون في الوقت نفسه بنظر الاعتبار مصالح وسياسات الآخرين. فإيران وتركيا على سبيل المثال يمكن أن تكون لهما علاقة أفضل مما لو أقامتها إيران مع بلد عربي. ليس هناك بلد إسلامي يحترم الاستقلال السياسي لإيران مثل ماليزيا، ذلك أنها تحمل الحساسية نفسها إزاء السيادة الوطنية الماليزية. إن الائتلاف أو الاتحاد مع الدول المعروفة بالتبعية فضلاً عن انهما لا معنى لهما سياسياً فإنهما لن يستمرا أيضاً. ربما يمكن لبلد بمقتضى القوة أن يشكل مع آخر ائتلافاً أو يفرض اتحاداً كما هو الحال في علاقة أمريكا مع مصر، لكنه بإمكان أي بلدين واستناداً لمصالحهما المشتركة وقراراتهما تشكيل الاتحاد كما هو الحال بين الصين وباكستان أو أمريكا وإنكلترا. إن عامة دول آسيا الوسطى، والقوقاز، والعالم العربي وشمال أفريقيا يلحظ عليها التبعية السياسية والثقافية والاقتصادية والأمنية بشكل ملحوظ.

من الممكن الإشارة إلى كل من اندونيسيا وماليزيا وباكستان وتركيا بصفتها دولاً تمتلك مصالح وطنية ونخبة سياسية وطنية. انطلاقاً من الموقع الاستراتيجي المعقد لإيران فإن العرف الدولي لا يزال يقضي بأن تكون لها علاقات تعاون وتنسيق وعلاقات سلمية ومتنامية مع عامة الدول المجاورة، في حين أن إيران لا تستطيع أن تربط مصيرها السياسي والأمني بها. على أنه كلما تمتع البلد باستقلالية أكبر استطاعت الجمهورية الإسلامية أن تخطو نحوه بثقة أكبر لتحقيق الائتلاف أو الاتحاد المحتمل. إن خلق حالة من المواءمة بين الأهداف الثلاثة من جهة، وانطباقها من جهة ثانية مع الظروف الصعبة والمعقدة والأمنية وغير الأخلاقية للمحيط الخارجي، يستلزمان خطة استراتيجية وانسجاماً فكرياً للنخبة السياسية في الداخل والتعامل التدريجي والتكاملي مع أداء السياسة الخارجية وخطتها.

ثانياً: الأسس الثابتة للسياسة الخارجية الإيرانية

يبدو أن الشعب الإيراني تأثر في رؤيته وتدوين استراتيجيته إزاء المحيط الخارجي الإقليمي والدولي بالعوامل والمتغيرات التالية:

١ ـ الجغرافية السياسية لإيران: تواجه بلاد إيران خمس عشرة دولة مجاورة.. كثير منها كباكستان وأفغانستان ضعيف وآيل للزوال. وبعضها كالدول المطلة على الضلع الجنوبي للخليج وتركيا يطوي مراحل النمو، لكنه من الناحية الأمنية يتسم بتبعية شديدة، فيما بعضها الآخر ضعيف وتابع مثل تركمانستان وآذربيجان. أما العراق فهو قوة اقتصادية وعسكرية يستطيع أن يكون في المستقبل منافساً حقيقياً لإيران. إن التاريخ يكشف حقيقة مفادها أن إيران، بما تمتلكه من خصائص ثقافية وجغرافية وسياسية، لم تستطع أن تتحالف مع جاراتها، وهي بلد بمواصفات خاصة. على سبيل المقارنة مع إيران فإن عدداً من الدول المجاورة يعاني ضعفاً في الموقع الاستراتيجي، ومن المستبعد أن يشهد الوضع العام لهذه الدول تحولاً هيكلياً إيجابياً خلال السنوات العشرين إلى الثلاثين القادمة. هذه الدول بعامة تسيء الظن بإيران وظلت دوماً ـ في صيغ سياسية مختلفة ـ في مواجهة معها. لهذا، فإن الأجواء الحالية للأمن القومي الإيراني غير آمنة، وإيران مضطرة لبذل تكاليف باهظة من أجل توفير الأمن القومي وإزالة ما يهدد الأمن والهوية الوطنية والسياسية. ويمكن الاستنتاج من خصائص الأمن القومي والجغرافية السياسية أن المنهج الرئيس لإيران في توفير الأمن يتعدى النطاق الإقليمي.. إن إيران بلد عالمي حيث جغرافيتها السياسية مرتبطة بكثير من الدول الإقليمية والقوى العالمية فيما أمننا القومي أقل ارتباطاً بعلاقاتنا الإقليمية. علينا أن نلتفت إلى أن أمامنا مشواراً طويلاً لحين إقامة علاقات استراتيجية مع الدول المجاورة. إن جغرافيتنا السياسية تتلاقى، ومن دون ارتباطها بخيارات وتحليلات الدرجة الثانية لعناصر العلاقة في السياسة الخارجية، بالقوى الكبرى، ولذا لا يمكن توفير الأمن القومي وإزالة ما يهدده والهوية الوطنية والنظام السياسي الإيراني دون أخذ القوى الكبرى في الاعتبار. إن كسب صبغة القوة الإقليمية الإيرانية الذي هو جدير باهتمام شديد يتحقق في التعامل المنطقي مع القوى الكبرى. إن أهم موضوع نظري في السياسة الخارجية الإيرانية هو جعل العلاقات مع القوى الكبرى ذات قواعد وضوابط، فالسبب الرئيس في الاصطدامات والمشاكل الإقليمية الإيرانية يكمن في أن علاقاتنا مع الغرب لا تخضع إلى قواعد. لماذا الغرب؟ لأن المصدر الأول للقوة على الصعيد العالمي بيد الغرب. إذ يمكن الإشارة على سبيل المثال إلى: الخلاف مع الإمارات، والتعنت التركي، والتعامل السعودي ذي النزعة الأبوية أحياناً، وتعدي الطالبان الحدود في الكلام والتصرفات، والتهديدات الناجمة عن جمهورية آذربيجان وعدم اهتمام روسيا والصين بتنفيذ تعهداتهما..

٢ ـ مصادر الطاقة الغنية الإيرانية وقربها الجغرافي من أغنى مصادر الطاقة في العالم في شمال وجنوب البلاد: إن الاقتصاد الإيراني مرتبط وبشدة بعائدات الطاقة، وهذا الوضع سيستمر لعقود. الاقتدار الاقتصادي والوضع الاقتصادي لعامة الناس واستمرار الحفاظ على وحدة الأراضي منوط بعائدات مبيعات الطاقة في وقت يتحكم الغرب اليوم في استهلاك وتقنية استخراج الطاقة. إذ إن ما يقارب ثمانين بالمئة من الواردات الإيرانية يتم استيرادها من الدول الغربية الرئيسة؛ فالاقتصاد الإيراني لا هو مرتبط بجدية باقتصاد المنطقة ولا باقتصاد الدول الشرقية. وحتى لو أحرزت روسيا والصين تقدماً ملحوظاً فإنه ليس من المعلوم إن كانتا ستظهران رغبتهما في نقل التقنية والاستثمار إلى إيران. لذا فإن الغرب يمثل العمق الاقتصادي والعلمي والفني والتقاني

الإيراني، ولو أرادت البلاد امتلاك ثروة وطنية فإن ذلك يستلزم إقامة علاقات منطقية مع الغرب وتأطير هذه العلاقات الاقتصادية بقواعد.

٣ ـ الحساسية تجاه الاستقلال والسيادة الوطنية: لقد اتسم الإيرانيون دوماً بالحساسية إزاء ركائزهم الدينية والحضارية.. فعلى خلاف كثير من دول المنطقة التي استساغت بسهولة الاختلاط والاندماج مع القوى العالمية، فإن الشرائح الدينية والوطنية الإيرانية أبدت مقاومة لقبول هذا الاندماج. إذاً، فمن ناحية تمثل القوى العالمية العمق الجيوسياسي والاقتصادي الإيراني، ومن ناحية أخرى هناك نوع من الرغبة في الاختلاط والاندماج مع القوى الكبرى والغربية علماً أن النهضة الفكرية والدينية والانفتاح الفكري في إيران استمد مقوماته أيضاً من هذه المواجهة والتضادات.

.. إن جعل العلاقات مع أوروبا ذات قواعد، وإخضاع التضاد مع أمريكا للقواعد أيضاً يُعدّان تحدياً كبيراً أمام من ينشدون الحفاظ على الثروة الوطنية والاستقرار السياسي.. ليست لإيران أية مشكلة مع الغرب العلمي، الغرب التقاني بل حتى مع الغرب الاقتصادي، وانما خلافها هو مع الغرب السياسي والغرب الفلسفي..

في ضوء الدائرة العالمية التي يتولى الغرب إدارتها، وتفيد عامة المؤشرات العلمية بزيادة القدرة الغربية، كيف يمكن للشعب الإيراني والحكومة الإيرانية الحفاظ على هوية إيران واستقلالها وفي الوقت نفسه مد جسور تعامل منطقي ورافض للانصياع للغرب؟ إن أكبر تحد يواجهه ساسة إيران ومفكروها هو إيجاد منهج للتعامل المنطقي والعملي والفاعل بين الثروة الوطنية والأمن القومي والهوية الدينية، والاستقلال والسيادة الوطنية والاستقرار السياسي الداخلي. من هنا نستنتج أن موضوع الغرب يعتبر أهم بحث نظري في إدارة شؤون الجمهورية الإسلامية الإيرانية. فالجمهورية الإسلامية الإيرانية لا هي التي يمكنها إدارة البلاد بطريقة ما قبل الثورة، ولا التغيرات العالمية والمنطق الاقتصادي والجغرافية السياسية والأداء الإيراني في إدارة الجوانب العالمية، تسمح لها بأن تبقى في موقف المخاصم الفلسفي والسياسي مع الغرب. على هذا فإن من العقل بمكان أن تأخذ بيدها زمام التغيير والتحول. إن حساسية طلب الاستقلال والحفاظ على الهوية الدينية تستدعي درجة من التضاد مع الغرب مع الأخذ في الاعتبار إمكانية أن تحل إيران تضادها مع أوروبا بقدر أكبر مقارنة مع أمريكا. لذا فإن جعل العلاقات مع أوروبا ذات قواعد وإخضاع التضاد مع أمريكا للقواعد أيضاً يعدّان تحدياً كبيراً أمام من ينشدون الحفاظ على الثروة الوطنية والاستقرار السياسي والسيادة الوطنية الإيرانية. ليس للجمهورية الإسلامية الإيرانية أية مشكلة مع الغرب العلمي، الغرب التقاني بل حتى الغرب الاقتصادي، وإنما خلافها وحتى تضادها هو مع الغرب السياسي والغرب الفلسفي. من المحتمل أن هذه التضادات لن تحل لكن إدارة التضادات والتناقضات هي محور عمل رجال الدولة، استثمار الأمواج الداخلية والدولية يتطلب موهبة في اللهجة والعمق الذهني، والإدارة الدقيقة والناجعة للسياسة الخارجية تتلخص في معنى «دبلوماسية العلاقات».

٤ ـ الميل الثقافي الإيراني للعلم والتقانة والثقافة الغربية: من الثوابت والحقائق التي لا يمكن إنكارها في إطار الثقافة العامة، جنوح عامة الشعب الإيراني للثقافة العلمية والتقانية وبعض رموز الثقافة الاجتماعية والفكر الغربي، وفي الوقت نفسه يحمل عامة الإيرانيين ميولاً دينية وأخلاقية وعرفانية وثورية. انطلاقاً من التاريخ العريق والثقافة القديمة، توجد لدى الإيرانيين طبقات متباينة وأحياناً متناقضة على صعيد السلوك والشخصية، لكن المثير للدهشة أنهم يشعرون بالراحة مع مجموعة الطبقات هذه، بل لا يعانون في عملية مسايرتهم بعضهم لبعضهم الآخر. أما الضعف والتأخر الحاصلان في ظهور نظام اجتماعي بمعناه الواقعي في إيران خلال العصر الجديد فربما كان بسبب وجود طبقات ثقافية متباينة ومتضادة. هذه الطبقات هي التي تؤلف لبنة الإيرانيين، ولا يمكن للنظام السياسي والنهج الاقتصادي أن يحدث بسهولة تغييراً في اللبنة الحالية؛ فلا العهد البهلوي استطاع أن يقضي على الميول الدينية للإيرانيين، ولا الميول العالمية والهواجس القيمية الغربية لدى الإيرانيين زالت في مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية. فمع تحسن الوضع الاقتصادي للأشخاص تزداد الرغبة في الاستفادة من المنتوجات والإمكانات العلمية والتقانية الغربية. قد يكون بالإمكان تشخيص شرائح اجتماعية وفكرية مختلفة في إيران، لكن الرغبة في تحسين الوضع الاقتصادي، والسعي من أجل لقمة العيش، والجنوح نحو الاستهلاك ملحوظ لدى المجتمع وإن كان بدرجات مختلفة. إن الجنوح والرغبة في الثقافة الغربية منبثقان من الرغبة الاجتماعية ـ الاقتصادية ذاتها، أما الرغبة السياسية فهي أقل وطأة في هذا المضمار، وقد أدى عامل التمسك بمبدأ السيادة الوطنية والهوية الدينية إلى التفكيك بين الارتباط الاقتصادي والارتباط السياسي. وعوداً على بدء فإن إدارة هذه الميول الواسعة مرتبطة بالقدرات الفكرية والتنظيمية للنخبة السياسية في البلاد.

إن مجموعة المتغيرات أعلاه تحول إيران إلى بلد عالمي دولي؛ ذلك أن سياستها الخارجية خضعت وستظل تخضع لعوامل ثابتة بعيداً عن التطورات الداخلية وآثارها في صعيد السياسة الداخلية. لا يمكن لإيران انطلاقاً من ميزاتها القوية أن تكون بلداً هامشياً، فهي أحد الأطراف الإقليمية والدولية سواء شاءت أم أبت. ليس بإمكان السياسة الخارجية للبلاد أن تخطو بمنأى عن الاقتصاد الوطني، كما لا تستطيع الهوية الدينية للشعب الإيراني أن تكون بمنأى عن تأثيرها في السياسة الخارجية. إن إيران تحظى من الناحية الإقليمية بأهمية سياسية وإسلامية، أما على الصعيد الدولي فهي ذات أهمية اقتصادية ونفطية وجيوسياسية. التوازن الاستراتيجي بين المجاميع الأربعة من الأسس الثابتة أعلاه في السياسة الخارجية الإيرانية جدير بالاهتمام، وان وثيقة هذا التوازن المدونة على شكل منشور وحظيت بإجماع النخبة السياسية يمكن أن تتحول إلى استراتيجية وطنية للجمهورية الإسلامية الإيرانية:

المجموعة الأولى : الضرورات الإقليمية والتعهدات الدولية.

المجموعة الثانية: الرغبة الاقتصادية والجيوسياسية الإيرانية في مجاراة الغرب.

المجموعة الثالثة: الارتباط بين الثروة الوطنية والاقتصاد الوطني والهوية الدينية والاستقرار السياسي.

المجموعة الرابعة: الموازنة بين الحفاظ على الاستقلال السياسي والتعاون المستقر والمستمر مع الغرب.

يعد مبدأ الائتلاف هو السبيل إلى تحقيق كثير من هذه الأسس الثابتة في السياسة الخارجية. فالائتلاف لا يوفر فقط الثقة في التعاون وإنما يقود إلى تقليص حجم التهديدات التي تستهدف الأمن القومي وزيادة الثروة الوطنية.

ثالثاً: الاستنتاج

١ ـ إحدى نتائج البحث هي أن امتلاك ثلاثة مدارات من الأهداف التي يبدو التناقض فيما بينها في الظاهر، يمكن للبلاد تحقيقها في حال امتلاكها لحجم كبير من القوة والإمكانات والثروات.. إن القدرة في التأثير في المسارات السياسية الإقليمية والقدرة النظرية والمادية على إيجاد كتلة إسلامية تتطلب مقداراً كبيراً من القوة والثروة، على أن امتلاك القوة لا يتحقق دون الوصول إلى الثروة. لقد كان الاتحاد السوفياتي يعمل من أجل تحقيق أهدافه الثلاثية، لكن قدراته الداخلية ومنذ أواسط عقد الستينيات لم تكن قادرة على مواكبة هدفي المدارين الثاني والثالث. ومن أجل تعزيز حضوره ونفوذه العالمي احتاج الاتحاد السوفياتي إلى حجم من الإنفاقات أضر بزيادة قدرات ونوعية حياة مواطنيه. وبما أن تعهداته الدولية كانت أوسع من قابلياته الداخلية لم يستطع الموازنة بين الحفاظ على القوة الخارجية والقدرة على زيادة القابليات الداخلية، الأمر الذي أدى إلى انهياره.

٢ ـ تصنف الجمهورية الإسلامية في التقسيمات العالمية ضمن مجموعة الدول المخالفة، وبالتالي يمكن أن يكون لإيران ائتلاف أو اتحاد مع الدول المخالفة. السودان وليبيا وكوبا تصنف أيضاً ضمن الدول المخالفة لكنها ضعيفة جداً من النواحي السياسية والاقتصادية، وتعتبر معزولة على الصعيد العالمي. أما سوريا وكوريا الشمالية فهما على أعتاب تحولات سياسية. لهذا ليس للجمهورية الإسلامية الإيرانية شبيه على صعيد المدارين الثاني والثالث لسياستها الخارجية حتى تستطيع تشكيل ائتلاف معه. إن التيار العالمي يسير نحو التنسيق والتواكب واستثمار الإمكانات. التيار العالمي يشجع على المزيد من التنسيق وصولاً إلى تذليل حالات التناقض والاحتجاج. ونظراً إلى انهيار الاتحاد السوفياتي وتحرك الصين باتجاه هذه المعطيات العالمية فإنه يلاحظ نمو في المسيرة العالمية على صعيد التنسيق وتعزيز أركان وأسس الغرب. النظام العالمي نظام أسس من قبل الغرب عدة قرون وعولمته تعني اتساع دائرة الاقتدار الغربي. ومن الطبيعي أن يلاحظ في هذا النظام الاحتجاج والتناقض وتحمل الخسائر سياسياً واقتصادياً.

٣ ـ الإمكانات وحجم الاقتدار والوضع الإداري والتنظيمي والإدارة الداخلية لا تسمح لإيران بمتابعة المستويات الثلاثة من أهداف السياسة الخارجية. وهذه العبارة ليست بمعنى صحة أو سقم هذه الأهداف بل هي لغرض التخطيط ومن منطلق الإدارة. إن إيران ستبقى وحيدة تماماً في المدارين الثاني والثالث ولن تجد الأرضية للائتلاف على الصعيد الإقليمي. أما على صعيد المدار الأول فهناك أرضيات واسعة لتشكيل الائتلاف. إن نداء التيار العالمي هو أن العمل على تحقيق المدار الأول يستلزم التغيير في المفهوم والفحوى والأداء في المدارين الثاني والثالث، أما الضغوط الغربية وعدم التعاون الإقليمي الجاد في هذا الإطار فيمكن تحليله ومعرفة أسبابه.

٤ ـ انطلاقاً من أهمية الجغرافية السياسية وجغرافية الطاقة، فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعد بحد ذاتها وحدة سياسية، وبعيداً عن ماهية النظام السياسي الحاكم في إيران فإن على طهران أن يكون تعاملها على مستوى دولي لأن سياساتها وخطواتها لها من الآثار ما يربطها بمصالح القوى العالمية الكبرى. الائتلاف والاتحاد مع القوى العالمية سيهددان مبدأ السيادة الوطنية لإيران، لكن طرد القوى ليس في صالح استراتيجية إيران. المعادلة التي تستطيع الحفاظ على المسافة بين السياسة الخارجية والنظام الاقتصادي والأمن القومي الإيراني وبين القوى ما كانت لتضر بالسيادة الوطنية ومحاولات ازدهارها الاقتصادي، وسيكون ذلك أكبر تحد نظري وعملي ومفصلي يواجهه الساسة والمفكرون الإيرانيون خلال هذا العقد على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٥ ـ في ظل التخطيط لـ «استراتيجية التعاون البناء مع القوى الكبرى» يمكن لإيران وبالاستناد إلى أسس متينة أن تعمد إلى متابعة وتنفيذ ائتلافات سياسية واقتصادية محدودة على صعيد مدارها الأول الخاص بالأمن القومي. على أن الائتلاف السياسي والاقتصادي لن يبصر النور دون التمهيد والإعداد للجانب الأمني. يعد الاختلاف في وجهات النظر والتخطيط أمراً عادياً على الصعيد الدولي، في وقت يمكن أن يحلل هذا الاختلاف بصورة عادية ليصبح ذا أسس معروفة. حتى العداء المنبثق عن الأسس أفضل من الصداقة غير المستقرة.. ينبغي للجمهورية الإسلامية الإيرانية الوصول إلى ثوابت أكيدة في فهمها للشروط السائدة في العالم والقواعد التي يرسيها الغرب والمسارات الإقليمية كي تتعامل بإجماع وطني مع المحيط الخارجي. الاستقرار السياسي الداخلي من المعطيات الأكيدة لخلق حالة الإجماع في ميادين السياسة الخارجية، إلا أن الماهية الجغرافية السياسية والجغرافية الاقتصادية الإيرانية لا تسمح لإيران بتشكيل ائتلاف إقليمي في المناطق المختلفة دون إخضاع علاقاتها مع مراكز القوة العالمية لضوابط معينة. وفي حال خضعت العلاقات السياسية الإيرانية مع القوى الكبرى للضوابط والقواعد فإنه سيمكن مناقشة وتفعيل مجالات الائتلاف التالية:

أ ـ الائتلاف الأمني في منطقة الخليج.

ب ـ الائتلاف السياسي ـ الاقتصادي في آسيا الوسطى والقوقاز.

ج ـ الائتلاف الأمني مع الهند في إطار تحقيق الأمن لجهتي جنوب وشمال البلاد.

د ـ الائتلاف السياسي ـ الاقتصادي مع تركيا.

هـ ـ الائتلاف السياسي مع مصر والسعودية وسوريا والعراق بهدف مواجهة القوة الإقليمية المتزايدة لإسرائيل.

و ـ التنسيق والتعاون الاقتصادي الواسع مع غرب أوروبا واليابان.

ز ـ التعاون الاقتصادي الواسع والعسكري المحدود مع الصين.

٦ ـ يعد حل القضايا الخاصة بالغرب أحد الأمور النظرية الجادة في السياسة الخارجية الإيرانية. علينا أن نفصل بين الغرب الفلسفي والغرب العلمي والغرب السياسي والغرب الجغرافي. هذه المدارات الأربعة تربطها ولا شك نقاط تماس ونقاط اشتراك. يبدو أنه عندما نصل بصفتنا حكومة وشعباً إلى هوية ثقافية واضحة وتحظى

تحاليلنا المتعددة لهويتنا إلى نوع من الإجماع الوطني، فستكون المجالات التقانية والاقتصادية مجالاً عملياً نلتقي فيه مع الغرب، ومن ثم يأتي دور النقاش الفلسفي والثقافة الغربية وطريقة التعاطي معها. في غضون ذلك لن تكون هناك هيمنة سياسية وثقافية غربية ثانية طالما كانت لدينا تعاريف واضحة عن أنفسنا وعن الإجماع السياسي بين النخبة والشعب وتمتعنا باستقرار سياسي. تعد الصين والهند نموذجين مهمين، فبالإضافة إلى محافظتهما على استقلالهما وسيادتهما فإنهما حافظتا على علاقتهما بالعالم والغرب. ربما كانت مشكلتنا الرئيسة هي أننا لا نمتلك المقدار اللازم من الثقة بالنفس في التعاطي مع الغرب رغم أنه من المفروض أن يرتفع مستوى الثقة بالنفس في مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية. الثقة بالنفس الحقيقية في أن لا نكون في موقف المندهش ولا في موقف المخاصم. إلا أن المفكرين وحدهم لا يستطيعون حل الموضوع في خضم ذلك، بل البلاد بحاجة أيضاً إلى ساسة مقتدرين يخططون فيما يخدم المصالح الوطنية والدينية بنوع من النظرة المستقبلية لرفع المستوى المعيشي المتوسط للناس.

إن فهم الغرب يستلزم فهماً لأنفسنا.. وهذا يعني الإلمام بوجهي العملة.. إننا لم نبذل جهوداً جادة في هذا المضمار، على أن الأداء السلبي للغرب في إيران في الماضي هو الذي أخلّ بمعرفتنا به..

إن فهم الغرب يستلزم فهماً لأنفسنا، هذا يعني الإلمام بوجهي العملة.. إننا لم نبذل جهوداً جادة في هذا المضمار، على أن الأداء السلبي للغرب في إيران في الماضي هو الذي أخل بمعرفتنا به. في هذه الأجواء هناك رؤى عديدة في إيران: بعضهم يعادي الغرب، وبعضهم قد أخذته الدهشة، وآخرون ينظرون إليه باعتباره أمراً واقعاً ويودون الاستفادة منه لصالح البلاد. وعموماً ليس في صالح البلاد أن تبقى في ظروف ينعدم فيها الإجماع الوطني. وهنا تتضح أهمية فن السياسة وقيادة الدولة المتمثل في توظيف وتفعيل الرؤى المختلفة في إطار منطقي خدمة للمصالح الوطنية ومصالح الشعب. إن نقطة التلاقي بيننا وبين الغرب تعود إلى نظامنا الحياتي؛ فنظامنا الحياتي متشابك مع الغرب. لا بد من الالتفات إلى أن الغرب يستغل كل نقطة ضعف للتغلغل وهذا نفسه يعد من نقاط القوة سواء على الصعيد الدولي أم الإقليمي. الطاقة التي نستهلكها في المواجهة مع الغرب ينبغي استهلاكها في رفع مستوى الثقة بأنفسنا داخلياً وبعقائدنا. فقضيتنا الرئيسة مع الغرب في القطاع الاقتصادي والتقاني هي ليست من نوع المواجهة والنزاع، بل لا يعد النزاع بحد ذاته أصلاً وإنما الأصل يتمثل في أسلوب وكيفية النزاع. القطاع الثقافي يمثل أساس مواجهتنا مع الغرب؛ إننا قلقون من فقدان استقلالنا وسيادتنا الوطنية على خلفية التعامل مع الغرب.

إن الإحصاءات والأرقام والمؤشرات تفضي إلى حقيقة هي أننا نعيش من الناحية الاقتصادية والتقانية والعلمية في عالم أحادي الميدان ولا بد من إصلاح هذا الوضع بالشكل المطلوب ولصالح الشعب الإيراني؛ نصلح الوضع الراهن ونرفع من المستوى المعيشي للشعب الإيراني. إنه أهم مبدأ في السياسة الخارجية. في إطار الحقائق

الجيوبوليتيكة الاقتصادية الإيرانية، فإن المدار الاقتصادي يشكل أول مدار لعلاقتنا بالغرب، فيما المدار الثاني هو المدار السياسي. ذلك أن العمل الاقتصادي يتطلب تلقائياً علاقات دبلوماسية وسياسية، ومن ثم فهماً للفلسفة والثقافة الغربية، وفي هذا المجال نستطيع أن يكون لنا حوار وحديث وتبادل زيارات مع الغرب.

إن أمننا القومي اليوم مرتبط إلى حد كبير بالعلاقات الدولية.. بعبارة أخرى، أمننا القومي لا يتوفر في هذه المنطقة فقط؛ فبدون علاقات منطقية ومستندة إلى قواعد معينة وفي صالح السيادة الوطنية لا يمكننا أن نكون بلداً ذا تأثير سياسي واقتصادي في منطقة الشرق الأوسط. مصادر توفير الأمن القومي الإيراني في الغالب ليست إقليمية بل هي ذات أبعاد دولية، وتاريخنا يؤيد هذه الحقيقة الجيوسياسية. في الوقت الراهن، توصلنا وبعد جملة من المساعي وارتكاب الأخطاء في عدد من نظريات السياسة الخارجية، إلى أن الجغرافية السياسية لإيران تفرض نمط السياسة الخارجية وخطها العريض مع التذكير بضرورة تنظيم القطاع السياسي الداخلي تزامناً مع حل موضوع الغرب نظرياً في السياسة الخارجية للبلاد.

لا تعد لجان القرار في قضايا الأمن القومي والسياسة الخارجية والعلاقات الدولية، أجواء مناسبة للبحوث والنقاشات الفلسفية، الجامعيون، لا السياسيون، عليهم أن يتناولوا الجانب الفلسفي بالبحث. على الحكومة أن تحل قضايا المجتمع. ينبغي للبلد أن يتوافر فيه الإجماع السياسي من أجل التحكم بالثروة الوطنية وامتلاك القوة الوطنية والمكانة العالمية علماً أن هذا الإجماع السياسي يمكن وكما هو الحال في كافة الدول المؤثرة في العالم مراجعته وإعادة النظر فيه سنوياً. على صعيد تنظيم العلاقات المنطقية والقائمة على أسس معينة مع الغرب فإننا إذا لم نتمتع بتنظيم داخلي فسيكون الزمام بيد الغرب. وهذه نقطة ضعف عانتها إيران قبل الثورة. الأولوية لهويتنا ومن بعدها يأتي الإجماع السياسي. في حال عدم توفر الإجماع كل واحد يسحب طرف الحبل باتجاهه وهو ما يضر بالبلاد والشعب. ينبغي أن يكون للشعب الإيراني الموهوب مكانة عالمية؛ المهمة الكبرى لساسة الحكومة أن يقوموا باستخراج معادلة تخدم البلاد. لقد كلف ضعف الحكومة إيران كثيراً.

في النهاية من الضروري الإشارة إلى أن أي تقدم لوحظ في أي مكان من العالم خارج الغرب إنما هو تقدم ناجم عن تلاقي طبقتين فكريتين: الأولى الحفاظ على السياسة الوطنية، والأخرى الداخل الوطني. الساسة الذين لا يفكرون بنظرة عالمية لا يمكنهم إدارة بلدهم جيداً. إن إيران بحد ذاتها بلد دولي وعلى ساستها أن يفكروا بإيران قوية تتمتع بتنظيم سياسي داخلي وثروة وطنية خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين □